اوجه الاعراب مطلقا وكذا في واحد من التذكير والتأنيث
وضديهما ان كان بدلا كل من كل يمنع مانع من التثنية والجمع
لكونا احدهما مصدرا اقصد به التفضيل ويخالفني
التعريف والاظهار وضديهما فيبدل المعرفة من مثلها ومن
النكرة والنكرة من مثلها اشترط ان يكون مع الثاني زيادة
بيان كما في بدال الفعل من مثله ويبدل الظاهر من مثله
ومن المضمر والمضمر من مثله وكذا من الظاهر عند
الجمهور ووافقهم في الشذور لكن خالفهم في الاوضح تبعا
لابن مالك ولا يبدل ظاهر من ضمير حاضر بدل كل
الا اذا افاد الاحاطة وتبدل الجملة من مثلها ومن المفرد
قال المصنف في الجامع ويجوز قطع البدل وحسن مع
الفصل نحو ﴿يشتري من ذلكم النار ويجب ان يقع منعدد
ولم يف به نحو انفوا الموبقات الشرك والسحر باب
في ذكر حكم الفاظ العدد تذكيرا وتانيثا وهو ما وضع
لكمية احاد الاشياء ان الحاجب فالواحد عنده عدد
وهو المناسب لقول النحاة ان الواحد والاثنين و
ما وازن فاعلا مجرين على القياس العدد من ثلاثة
الى تسعة جار على خلاف القياس لانه يونث مع المذكر
ويذكر مع المونث ولو مجازيا مفردا كان العدد نحو
ثلاثة رجال وتسع نسوة وسبع ليال وثمانية ايام

اوتركبا

او مركبا مع العشرة نحو ثلاثة عشر رجلا وتسع عشر
امراة وكذلك العشرة تونث مع المذكر وتذكر مع
المونث ان لم تركب بان كانت مفردة كعشرة رجال
وعشر نسوة فان ركبت جرت على القياس وما نحو
ومن جاء بالحسنة فله عشر امثالها فعلى حذف مضاف
اي عشر حسنات امثالها ولو لاهو لقيل عشرة
لان المثل مذكر والمعتبر مع الجمع حال مفرده في التذكير
والتانيث كما في اللفيفة والتسهيل ومحل ما ذكرا ذا
لم يحذف المعدود فان حذف جاز حذف التاء نحو
اربعة اشهر وعشرا وفي الحديث واتبعه بست من
شوال وما دون الثلاثة من واحد واثنين وما
وازن فاعل من الفاظ العدد كثالث ورابع الى عاشر
يجريان على القياس فيذكران مع المذكر ويونثان مع
المونث دائما مفردا كان العدد او مركبا فتقول
في المذكر واحد واثنان والجزء الثالث او الخامس
عشر او السادس والعشرون وفي المونثة واحدة
واثنتان وثلاثة والمقالة الرابعة او الخامسة عشرة
او السادسة والعشرون ولاسم الفاعل المصوغ
من اثنين فما فوق الى العشرة اربعة احوال اشار
اليها بقوله فيفرد فاعل عن الاضافة فيفيد ح

مع المذكر

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)